ترامب يحضر اجتماعاً رفيع المستوى في البيت الأبيض لحسم موقف واشنطن

الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية تخشى تصاعد العنف في المنطقة إذا تم «الضم»

فلسطيني مسن يمر بجواره أطفال بأحد شوارع مدينة الخليل في الضفة امس حيث تعتزم اسرائيل ضم مزيد من الأراضي مطلع يوليو المقبل (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: قالت مصادر أميركية وإسرائيلية إن البيت الأبيض سيعقد اجتماعات لمسؤولين رفيعي المستوى لمناقشة ما إذا كانت إدارة الرئيس دونالد ترامب ستعطي الضوء الأخضر لإسرائيل لتنفيذ خطط ضم أجزاء من الضفة الغربية.

ونقل موقع «أكسيوس» عن هذه المصادر قولها إن إسرائيل لن تمضي في عملية ضم الأراضي من دون موافقة البيت الأبيض، وإن هناك معارضة لخطة الضم في صفوف بعض المسؤولين في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وأضاف «أكسيوس» أن مسؤولين في الأمن والاستخبارات في البلدين يخشون أن يؤدي ضم أجزاء من الضفة إلى تصعيد العنف في المنطقة.

وأفاد الموقع بأنه من المتوقع أن يحضر الاجتماعات المرتقبة التي ستناقش موقف واشنطن من الضم، كل من: وزير الخارجية مايك بومبيو، وجاريد كوشنر مستشار ترامب، والسفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان.

وكشف الموقع ذاته أن ترامب سيشارك في جانب من الاجتماعات، وأن الكلمة الفصل ستكون له بشأن قرار ضم الأراضي.

وفي سياق متصل، أطلقت هيئات ومنظمات فلسطينية نداء للمجتمع الدولي ضد سياسة الضم الإسرائيلية.

ووقعت أكثر من 670 شخصية قيادية ووطنية وأكاديمية على النداء الذي تضمن نقاطا عدة، أبرزها مطالبة المجتمع الدولي بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة. وقال ناصر القدوة رئيس «مؤسسة عرفات» إنه من المتوقع أن تحقق هذه المبادرة النجاح المأمول منها.

وكان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي قد حذر من خطورة التوجه الإسرائيلي لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة في مطلع يوليو المقبل.

وقال الصفدي عقب لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله مؤخرا «موضوع الضم هو خطر غير مسبوق على العملية السلمية».

الى ذلك، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 13 فلسطينيا من أنحاء متفرقة في الضفة الغربية.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» امس أن قوات الاحتلال اعتقلت 9 مواطنين من بلدة العيسوية بمدينة القدس المحتلة، كما اعتقلت مواطنين اثنين من محافظة رام الله والبيرة.

وفي الخليل، اعتقلت قوات الاحتلال مواطنين اثنين عقب دهم منزليهما في بيت أمر شمالا، ونقلتهما إلى مركز عصيون الاحتلالي، ومواطنا من بلدة يطا جنوبا، كما فتشت عددا من منازل المواطنين في مناطق عصيدة، والباطن، والبياضة، والزحلفان، واقتحمت بلدة يطا، وداهمت عدة أحياء.

أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة مثلهم

بريطانيا: منفذ عملية الطعن في لندن طالب لجوء ليبي

قوات الامن تطوق مكان الحادث في بريطانيا (رويترز)

لندن ـ وكالات: كشفت صحيفة «تليغراف» البريطانية عن أن منفذ عملية الطعن في لندن والتي أودت بحياة 3 أشخاص وأسفرت عن إصابة 3 آخرين في مدينة ريدينغ غربي لندن، هو طالب لجوء ليبي. وذكرت الصحيفة ـ في سياق تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني امس ـ أن منفذ العملية هو «خيري سعد الله، البالغ من العمر 25 عاما، وهو لاجئ ليبي في بريطانيا».

من جانبها، أعلنت الشرطة البريطانية أن حادث الطعن هو عمل إرهابي، وقالت شرطة مكافحة الإرهاب في بيان «تأكد أن حادث الطعن الذي وقع مساء امس الاول في ريدينغ قد أعلن عملا إرهابيا».

وأعرب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن «تضامنه مع كافة المتضررين من الحادث المروع»، مثنيا على خدمات الطوارئ في المنطقة.

وقال مات رودا وهو نائب يمثل ريدينج في البرلمان البريطاني إن المتنزه الواقع في منطقة تاريخية بالبلدة كان مزدحما كما هو معتاد.

وقال لـ «سكاي نيوز»: «يرتاده الناس للجلوس ولقاء الأصدقاء وكان الناس يلتقون بشكل واضح هناك في تلك اللحظة ملتزمين بالتباعد الاجتماعي وكانوا يتجانبون أطراف الحديث مع الأصدقاء في هدوء في متنزه. هذا الحادث وقع في هذه الأجواء ولذلك كان صادما فعلا بشكل كبير بالنسبة للسكان المحليين».

وقال شهود إن رجلا بدأ في طعن الناس بشكل عشوائي أثناء تجمعهم خلال أمسية صيفية في متنزه فوربوري جاردينز في ريدينج التي تبعد نحو 65 كيلومترا غربي لندن. وأوضح شاهد اسمه لورنس وورت لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) إن الهجوم بدأ عندما اتجه رجل فجأة صوب مجموعة مؤلفة من نحو عشرة أصدقاء وبدأ في طعنهم.

وأضاف أن المهاجم اتجه بنظره نحوه هو والشخص الذي كان معه وبدأ في الاتجاه صوبهما ولكنهما جريا إلى مكان آمن عندها عاد الرجل أدراجه لمهاجمة مجموعة أخرى، وقال انه عندما بدأ الجميع يركضون من المكان جرى المهاجم من المتنزه.

الرئيس الروسي انتقد تصريحات لنظيره الأوكراني بشأن الحرب العالمية الثانية

بوتين لا يستبعد الترشح مجدداً: على المسؤولين عدم الانشغال بالبحث عن خليفة لي!

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبيل اجراء المقابلة التلفزيونية امس (أ.ف.ب)

موسكو ـ وكالات: أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه لا يستبعد الترشح لولاية رئاسية ثالثة على التوالي في حال تبني التعديل الدستوري المناسب خلال التصويت المقرر إجراؤه في بداية يوليو المقبل.

وقال بوتين في مقابلة أجرتها معه قناة «روسيا ـ 1»: «لم أقرر أي شيء بعد، ولا أستبعد إمكانية الترشح إذا أصبحت هذه الفرصة متوافرة بموجب الدستور. سنرى».

ووجه الرئيس الروسي نداء إلى جميع المسؤولين الحكوميين الروس، داعيا إياهم إلى أداء عملهم بدلا من البحث عن خلفاء محتملين له في كرسي رئيس الدولة وقال: «سأقول بكل صراحة، وهذا ما أعرفه بناء على تجربتي: إن لم يحدث ذلك (تبني التعديلات الدستورية) فإن الكثيرين في مختلف مستويات الحكم سيبدأون بعد نحو عامين، بدلا من أداء العمل بشكل طبيعي ومتوازن، يجولون بعيونهم بحثا عن خلفاء محتملين لي». ومن المقرر أن يجرى في روسيا في الأول من يوليو المقبل تصويت شعبي على حزمة التعديلات التي اقترح بوتين إدخالها في دستور البلاد في رسالته الأخيرة إلى مجلس الاتحاد في يناير الماضي. ويتيح أحد هذه التعديلات لبوتين الترشح لولاية رئاسية جديدة بعد انقضاء فترته الرئاسية في عام 2024، ما يمهد الطريق لبقائه في الحكم حتى عام 2030.

من جهة أخرى، قال الرئيس الروسي إنه لا يحب توبيخ مرؤوسيه بشكل استعراضي، وشدد على أنه لا يفعل ذلك أبدا، على الرغم من حقيقة أن الكرملين يشهد في بعض الأحيان مناقشات حادة.

وأضاف: «أنا لا أحب ذلك، لا أفعل ذلك أبدا ـ توبيخ شخص بشكل استعراضي. تحدث بيننا أحاديث حادة، ولكن يمكنني أن أقول بكل فخر: لم أقم قط بإهانة أي أحد أو قمت بتوجيه وصف مذل لأحد أو قمت بالتقليل من قيمته. هذا لم يحدث قط».

وتابع «كلما كان منصب الشخص أعلى، توجب عليه معاملة مرؤوسيه بلياقة أكبر». وأضاف بوتين أن عمل وحياة الأشخاص الذين يشغلون مناصب عامة يجري عمليا «في غرفة من زجاج»، وتسمح هذه الشفافية بزيادة فاعلية مكافحة الفساد.

انتقد الرئيس الروسي تصريحات للرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي حول «الحرب الوطنية العظمى» (الحرب العالمية الثانية)، مشيرا إلى أن مثل هذه التصريحات يمكن أن تؤثر سلبا على العلاقات بين روسيا وأوكرانيا.

وقال بوتين «أعتقد أنه لا يوجد شيء جيد في هذه التصريحات، حيث عانت أوكرانيا نفسها وتضررت كثيرا خلال الحرب العالمية الثانية».

يذكر أن الرئيس الأوكراني أعلن، في وقت سابق، أن الاتحاد السوفيتي يتحمل المسؤولية على قدم المساواة مع ألمانيا الفاشية في اندلاع الحرب العالمية الثانية. وأدلى زيلينسكي بهذه التصريحات خلال زيارته لبولندا في يناير الماضي.

الى ذلك، أعلن المتحدث الصحافي للرئاسة الروسية (الكرملين) دميتري بيسكوف، أن الرئيس بوتين قلق بشأن التزام واشنطن بالاتفاقات المشتركة بين البلدين في ظل الاضطرابات الأخيرة التي تشهدها الولايات المتحدة.

وقال بيسكوف: «إن الرئيس بوتين قلق من حقيقة أنه في الأشهر المقبلة قد لا تكون هناك أي اتفاقيات تنظم مجال الأمن الدولي»، مؤكدا أن هذا وضع خطير للغاية على العالم كله.

من جهته، أعلن سفير روسيا لدى الولايات المتحدة أناتولي أنتونوف، أن الاقتراح الذي تقدم به الرئيس بوتين لعقد قمة لما يسمى «الدول الخمس النووية» أثار اهتمام وزارة الخارجية الأميركية.

وقال أنتونوف في تصريحات صحافية أوردتها وكالة أنباء «نوفوستي» الروسية: «تحدثت مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأميركية وأعرب عن اهتمامه بشكل خاص بمقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فيما يتعلق بعقد اجتماع لقادة الدول النووية الخمس التابعة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن لمناقشة تعزيز الأمن العالمي والإقليمي».

وردا على سؤال حول الخطط المقبلة لمحادثات خفض الأسلحة النووية بين روسيا والولايات المتحدة، قال أنتونوف: «إن هناك تفهما متزايدا في واشنطن بأن الوقت قد حان للصين للانضمام إلى هذه المحادثات»، مشددا على أن قرار الانضمام إلى هذه المحادثات سيعود حصرا إلى بكين. وأضاف: «يتعين على الصين نفسها أن تقرر ما إذا كانت مثل هذه المشاورات أو المفاوضات ضرورية بالنسبة لها أم لا، ونحن لن نجبر أصدقاءنا الصينيين ولن نضغط عليهم لاتخاذ قرارات تصب في صالح أميركا».

بيونغ يانغ تواصل حشد القوات لمواقع الحراسة الحدودية مع سيئول

عواصم ـ وكالات: كشف مصدر حكومي في كوريا الجنوبية امس أن بيونغ يانغ تواصل إرسال مجموعات صغيرة من الجنود للمناطق الحدودية للقيام بأعمال إزالة الأحراش وصيانة الطرق، ما يثير المخاوف من إمكانية تنفيذها لتهديدها السابق بالقيام بعمل عسكري ضد سيئول.

وقال المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته، وحسبما نقلت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية، ان كوريا الشمالية ارسلت مجموعة مكونة من 5 جنود بمعاولات ومناجل للمنطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الكوريتين، بيد أن كوريا الجنوبية لا تعتبر هذا التحرك حتى الآن تنفيذا لتهديد بيونغ يانغ بالقيام بعمل عسكري.

وتهدد كوريا الشمالية بإعادة نشر قواتها في منطقتي مجمع كيسونغ الصناعي وجبل كومكانغ السياحي الواقعتين على الحدود، بالإضافة إلى استعادة مواقع حرس الحدود التي تمت إزالتها بموجب اتفاقية 2018 التي تهدف لتخفيض التوتر العسكري. وأفاد المصدر بأن السلطات العسكرية الجنوبية ترى أن نشاطا لعدد من القوات يبلغ «فصيلة» على الأقل يمكن اعتباره إشارة غير عادية تستوجب الاهتمام الخاص.

وأضاف، أنه لم يتم رصد أي أنشطة متعلقة بإعادة نقاط الحراسة التي تمت إزالتها بموجب الاتفاق السعكري الشامل، الذي وقع بين الطرفين في سبتمبر من عام 2018 بهدف بناء الثقة المتبادلة وتقليل التوتر بالمناطق الحدودية.

ويراقب الجيش الكوري الجنوبي عن كثب قطعتين مدفعيتين ساحليتين بمنطقة «كيه موري» الحدودية، حيث بدت فوهتهما مفتوحة، ما يثير القلق من أنهما قد تكونا في وضع الاستعداد للاستخدام.

في السياق، قالت وسائل الإعلام الرسمية في كوريا الشمالية امس، ان بيونغ يانغ تعهدت بالمضي قدما في حملتها لإرسال منشورات دعائية إلى كوريا الجنوبية قائلة إنها ليست ملتزمة بأي اتفاقيات بين الكوريتين.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية عن متحدث باسم الإدارة قوله في بيان «في ضوء أخطائهم، كيف يجرأون على استخدام كلمات مثل الندم والانتهاك».

ولا تزال الكوريتان في حالة حرب رسميا، إذ إن حربهما التي دارت رحاها من عام 1950 إلى عام 1953 انتهت دون معاهدة سلام. وتشن الكوريتان حملات إطلاق منشورات منذ عشرات السنين ولكنهما اتفقتا على وقف «كل الأعمال العدائية» في اتفاق سلام أبرم عام 2018.

نقابات عمالية تخفق في حشد تأييد للإضراب في هونغ كونغ

عواصم ـ وكالات: فشل استفتاء غير رسمي، نظمه ائتلاف مكون من 30 نقابة عمالية ومنظمة طلابية، يدعو إلى الإضراب احتجاجا على قانون الأمن القومي الجديد، الذي تناقشه بكين في الحصول على النتائج المرغوبة امس.

وتم الإدلاء بتسعة آلاف صوت فقط في مراكز اقتراع، تمت إقامتها في مختلف أنحاء المدينة اول من امس.

وطلب الاستفتاء من الناخبين التصويت بشأن ما إذا كان سيتم اتخاذ إجراء ضد قانون الأمن القومي الجديد، الذي تناقشه بكين، والذي يقول المنتقدون إنه سيقوض في هونغ كونغ الحريات، غير المتاحة في البر الرئيسي الصيني.

وطلبت النقابات من 60٪ أو 60 ألف من أعضائها أن يصوتوا لصالح الإضراب، لكن تم الإدلاء بـ 9000 صوت فقط. وعارض 98٪ قانون الأمن القومي، بينما صوت 95٪ لصالح الإضراب. وتضطلع النقابات العمالية في هونق كونق بدور رئيسي في دعم العمال، خلال الحركة الاحتجاجية المناهضة للحكومة. والكثير غير راضين عن رد فعل الحكومة إزاء الاحتجاجات وتعاملها مع وباء فيروس كورونا.

وكانت وسائل الإعلام الرسمية قد ذكرت في وقت سابق أن أعلى هيئة تشريعية في الصين ستجتمع مرة أخرى، بعد أسبوع فقط من مداولات حول قانون الأمن القومي الجديد لهونغ كونغ وصدور تفاصيل رئيسية حول مشروع القانون.

وستجتمع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في بكين لمدة ثلاثة أيام في 28 يونيو الجاري، طبقا لما ذكرته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) امس.

وقالت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينج بوست» إنه على الرغم من أن قانون الأمن القومي غير مدرج على جدول الأعمال، الذي وافق عليه رئيس اللجنة، لي تشانشو، ذكر مندوب هونغ كونغ الوحيد باللجنة، تام يي ـ تشونج أنه من المحتمل أن تتم مناقشته.